

كلمة صاحب الجلالة بمناسبة زيارته الرسمية إلى فرنسا ومنح كلية الحقوق بجامعة بوردو الدكتوراة الفخرية لجلالته

إنني استلم اليوم، بخشوع ظاهر بين، شهادة الدكتوراة الفخرية من جامعة بوردو، وليست دواعي هذا الخشوع مجهولة لديكم، فمنها — قبل كل شيء — أنه يوجد بينكم كثيرون من أولئك الذين حضروا سنة 1950 حفلة شبيهة بهذه الحفلة أقامتها جامعة بوردو لتخويل شهادة الدكتوراة الفخرية لوالدي المرحوم جلالة محمد الخامس.

أما الداعي الثاني فهو أن كثيرا من الذكريات الفذة التي ترجع بي إلى فترة هي من أعز الفترات الى نفسي ذكريات تربطني بهذه الكلية، فإنني لن أنسى على الخصوص مدى الرعاية والرقة التي أحاطني بها أساتذتي في الحقوق سواء في الرباط أو في بوردو. ومع ذلك فإنني أرى في ذلك أن امتحانًا معلقاً ينتظرني في كل مرحلة من مراحل حياتي ويتعين علي اجتيازه نحو امتحان جديد آخر. لذلك أتمنى مرة أخرى أن أكون مستحقا للنجاح، غير أن التشجيع الذي ألقاه من أساتذتي السالفين وخاصة في مثل هذه الظروف لا يجعلني أترقب دورة الاعادة.... (تصفيقات) وأتذكر أنني لما جئت إلى بوردو سنة 1952 لأداء الامتحان الشفوي لشهادة القانون العام كان على رأس كلية الحقوق هذه رجل أجمع الناس على تقديره والاعجاب به والعطف عليه، ذلك هو العميد «بوبليسكي».

وأنا أتذكر أن الأساتذة الذين امتحنوني آنذاك والذين كان معظمهم لايزال في شرخ الشباب قرروا أن يداعبوا العميد مداعبة طلابية كادت أن تتطور تطوراً سيئًا، إذ عندما أنهيت جميع الامتحانات وتحقق الأساتذة من أنني لم أكن ناجحاً فقط، وانما كنت مستحقا للتبريز، قرروا أن يتظاهروا بالأسف الشديد وطلبوا من العميد «بوبليسكي» أن يلتحق بهم فأعلنوا له بصوت حزين أن الأمير الحسن قد رسب (ضحك).

وتألم العميد المسكين ألماً ظاهراً لسببين : أولهما أنه استاء كثيراً لما قيل له عن رسوبي وثانيهما — ولم يكن أقل أهمية عن الأول — أن مأدبة غذاء كانت قد أعدت للاحتفال بنجاحي المحتمل وأن العميد «بوبليسكي»، كان قد كتب خطاباً ليلقيه بالمناسبة.

ومن حسن حظنا جميعا أن تلك الدعابة لم تدم إلا بضع لحظات لم تتعد وقت إضحاك الحاضرين، وإفهامهم بأنه مهما تكن مكانة الطالب وسمته فإن الزمالة والصداقة لا تنسيان أبدا مهما تكن الظروف والملابسات.

هذه بعض الذكريات وكثير غيرها مما يربطني بهذه الكلية ويمكنني أن أورد ذكرها، وأنا أريد في هذا المكان أن أشكر سيادة عميد كلية الحقوق على جميع هذه الدواعي وتلك المبررات التي أدلى بها محاولا أن يبرهن على أن الشهادة التي يسلمها إلي اليوم شهادة مستحقة كل الاستحقاق والحقيقة هي أن عمل الانسان — أي انسان كان — لا يكون أبداً عملا تاما، فالعمل الذي خططه سيادة العميد بروح عجيبة من الاختصار أمامكم

انما هو عمل يمكنني أن أقول عنه انه عمل منقوص متقطع، فهو لم يتحدث إلا عن المنجزات الصالحة، وقد أغفل ذكر الأخطاء التي يحق للناس أجمعين أن يعلموها، لأن الخطأ هو بنفسه أم الحقيقة.

لذلك فإن عمل إنسان ما ليس عملا ناقصا فحسب، وإنما هو عمل لايستطيع إلا أن يشكل إطاراً متواضعا، ولقد أردت أن يكون ذلك العمل قبل كل شيء منهاجا للعشرة وطريقة للشغل، بل ميثاقاً يستطيع أن ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبين المواطنين والدولة من جهة أخرى.

وقد كانت هذه المهمة دقيقة للغاية لأن الديمقراطية في أيامنا هذه قد طرأت تغييرات كثيرة على شكلها وجوهرها جميعاً، فأما التغييرات التي طرأت على شكلها فمنها أن الناس كانوا يرون فيما سبق أن التدبير المشترك أهم بكثير من الوضع المشترك فلقد نعتوا «سييس» بالاسراف في الخيال مع أنه كان في عين الحقيقة والصواب عندما كان يقول : ان الثقة تأتي من أسفل، وان السلطة تأتي من أعلى.

وطرأ على الديمقراطية تبديل في جوهرها أيضاً، فكون الانسان اليوم ديمقراطيا أو يزاول الديمقراطية لا يعني بأي حال «أن يتحدث عن المثل الكبرى حديثا خياليا دون أن يطبقها تطبيقا ملموساً.. ان معنى الديمقراطية هو عكس ذلك، فهي تعني الامساك عن كل نوع من أنواع التهريج والاقتصار على العمل المجدي الوثيق الصلات بحقيقة الأشياء وطبيعة المصاعب».

ويمكن القول في أيامنا هذه بأن الديمقراطية ليست اتفاقية جماعية في المستوى القومي العام، فنحن إذا كنا نرى أن العقدة الحقيقية لا تتضمن الالتزامات وإنما تنص على العقوبات أيضا، وأنها تربط الأشخاص باعتبارهم أشخاصا أو جماعة بالدولة، وإذا كنا نرى اليوم أن الآجال موقوتة بدقة، وأن الغايات المستهدفة تامة التعيين، وأن الديمقراطية تعني في النهاية الالباس والتعليم والترفيه فإننا ندرك في الحين أن كل اتفاقية جماعية تلزم الدولة في بعض الأحيان بالنزول والتدخل حتى في الشؤون «الخاصة» غير أنها تلزم الدولة أيضا وقبل كل شيء بالنزول، لأنها ان أسرفت في التدخل قتلت روح المبادرة الخاصة، وبقتلها لهذه الروح تقتل مدلول الحرية التي هي الذخيرة الحقيقية للديمقراطية وسرها.

وإنني لأرى أن شعبي بقبوله بتلك الأغلبية التي عبر عنها للدستور الذي اقترحته عليه قد أدرك مدلول ذلك وأراد أن يجازيني على المجهود المستمر الذي بذلته للعثور له على إطار أكثر مما أراد أن يكافئني على تزويده بالاطار الكامل المنشود.

ولا يمكن التصفيق على المجهودات التي يبذلها الانسان عندما ينهي إطاره لأنه لن يستطيع أبداً أن ينهيه بصورة علمية مدققة تستجيب لمطامح الجميع، غير أنه في المستطاع أن نشيد رغم ذلك بمجهود شخص أو جيل أو أمة عندما نراه يلزم نفسه رغم جميع المشكلات التي تتقاذف عليه كل يوم في جميع المستويات والميادين بإطار يستقطب مجهوداته ويقوم على توزيع المسؤوليات توزيعا عادلا ويكفل الرقي والعظمة، ويجب الاعتراف أيضا — وأنا أتوجه إلى سيادة عميد كلية الحقوق الذي هو في نفس الوقت أستاذ الاقتصاد السياسي أيضا — أنه لا يمكن أن يوجد مدلول لفكرة الهامش أو الطرة في عالم المسؤولية.

فهذا هو الميدان الذي يكون فيه الشخص مسؤولا وإما أن لا يكون مسؤولا البتة، فالأقطار الصغيرة في عالم القرن العشرين مسؤولة كالأقطار الكبيرة عند المسؤولية في كل قطر من الأقطار بأي حال أن تكون مسؤولية رجل أو جماعة أو حزب أو جيل.



وأريد مرة أخرى أن أشكر أساتذتي السابقين وأشكر جميع الشخصيات السامية الحاضرة هنا، ولا يمكنني أن أنسى صديقنا الحميم الذي نكن له عظيم التقدير والاعجاب والعطف فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال دوكول الذي تفضل بإيفاد من ينوب عنه في هذا الحفل. وأنا لن أنسى أبدًا أن صديق أسرتنا القديم وصديق والدي المرحوم على الأخص سيادة الرئيس شابان دلماس، لايوجد اليوم حاضراً بشخصه فقط، وانما هو شاخص في ذكراه الخاشعة أيضاً، بحيث يمكن لنا أن نقول انه يحظى بتعدد الوجود والصفات، لأنه كان مع الأب منذ ثلاثة عشر عاما، وهو اليوم لايزال بجانب الابن.

غير أنني قد أردت دائما أن لا يرى مواطني وغيرهم أي فرق بين عمل محمد الخامس وعمل الحسن الثاني.

وأنا أتمنى من صميم فؤادي أن أنجح في هذا المسعى.

ارتجلت ببوردو

الثلاثاء 2 صفر 1383 — 25 يونيو 1963